

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ؛
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان المحاسبة ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تنشأ هيئة لمشروع السد العالي تسمى "هيئة السد العالي" وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق برئاسة مجلس الوزراء ويكون رئيس مجلس الوزراء رئيساً أعلى لها .

مادة ٢ - تختص هيئة السد العالي بكل ما يتعلق بمشروع السد العالي وما يترتب عليه من مشروعات أخرى وبخاصة الأعمال الآتية :
(أولاً) جميع الأبحاث والدراسات اللازمة لمشروع السد العالي والمشروعات الأخرى التي تنفرج عنه .

(ثانياً) إعداد البرامج اللازمة لتنفيذ مشروع السد العالي والمشروعات الأخرى التي تنفرج عنه واقترح الوسائل اللازمة لتمويلها .

(ثالثاً) تنفيذ مشروع السد العالي والمشروعات الأخرى التي تنفرج عنه وذلك إما بنفسها أو بالواسطة التي تختارها ولها في ذلك أن تشيء ما تراه من مصالح وإدارات عامة للقيام بما ترى أن تعهد به إليها من أعمال ويجوز لها عند الاقتضاء أن تكلف أي من الوزارات أو الهيئات الاعتبارية العامة بالقيام بمبحث أو تنفيذ أي من هذه المشروعات وتكون هذه الوزارات والهيئات الاعتبارية العامة ملزمة بتنفيذ ما يطالب منها في الوقت الذي تحدده لها الهيئة .

(رابعاً) بحث وسائل الإفادة من مشروع السد العالي وجميع المشروعات التي تنفرج عنه .

مادة ٣ - تقدم الهيئة إلى مجلس الوزراء جميع المشروعات والبرامج التي يتم إعدادها سواء تلك التي ترى أن تقوم بتنفيذها بنفسها أو بالواسطة أو التي ترى أن تكلل تنفيذها إلى الوزارات والهيئات الاعتبارية العامة مبينة طرق تمويلها .

مادة ٤ - لا يجوز تنفيذ أي من المشروعات أو البرامج التي تعدها الهيئة إلا بعد إقرارها من مجلس الوزراء وموافقة هذا المجلس على مصادر تمويلها .

مادة ٥ - تؤلف هيئة السد العالي من وزير الدولة لشئون الإنتاج ورئيساً ومن وزراء الأشغال العمومية والتجارة والصناعة والمالية والاقتصاد ورئيس المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ومن أحد عشر عضواً على الأكثر يبتون بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من رئيس مجلس الوزراء .
يكون من بين هؤلاء الوزراء رجال الأعمال والأعمال والقانون والمهندسين بشئون الإنتاج أو المختصين في ناحية من نواحيه المختلفة .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .
مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر ديوان الرياسة في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ.ح)

وزير الصحة العمومية

نائب رئيس مجلس الوزراء

(قائد جناح) جمال سالم

نور الدين طواف

وزير المواصلات

وزير الأوقاف

وزير العدل

وزير الزراعة

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان (بالانتداب)

وزير الداخلية

وزير الأشغال العمومية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

وزير التعليم والتربية

وزير الشؤون الخارجية ووزير الدولة لشؤون الإنتاج

وزير الحربية

وزير المالية والاقتصاد

وزير التجارة والصناعة

وزير القوميات

وزير الدولة

وزير العدل

وزير الأشغال العمومية

وزير الأشغال العمومية

وزير الأشغال العمومية

وزير الأشغال العمومية

وزير الأشغال العمومية

وزير الأشغال العمومية

قانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٥

بإنشاء هيئة السد العالي

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وسلطت رئيس الجمهورية ؛

والهيئة سلطة تعاقد على إبراء الأعمال ومشتري المهمات بالطرق التي تقرها لوائحها .

مادة ١٣ - تضع الهيئة نظم وقواعد ولوائح لإدارة وتنظيم أعمالها وحساباتها وسائر شئونها وتصدر بقرار من مجلس الوزراء .

ويهدى إلى ديوان المحاسبة بمراجعة حسابات ومستندات الهيئة في حدود هذه النظم واللوائح .

مادة ١٤ - على الهيئة أن تقدم إلى مجلس الوزراء حسابها الختامي في خلال الثلاثة الأشهر التالية لانقضاء السنة المالية .

مادة ١٥ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مدريدوان الرياسة في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٥)

نائب رئيس مجلس الوزراء
(فائد جناح) جمال سالم

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ.ح)

وزير الصحة العمومية

نور الدين طراف

وزير العدل

أحمد حسني

وزير الأوقاف

أحمد حسن الباقوري

وزير المواصلات

فصي رضوان

وزير الزراعة

عبد الرزاق صدق

وزير الشؤون البلدية والقروية

(فائد جناح) عبد اللطيف محمود البندادي

وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان (بالاستدباب)

جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ.ح)

وزير الأشغال العمومية

أحمد عياد الشرباصي

وزير الداخلية

زكريا محيي الدين بكاشي (أ.ح)

وزير التربية والتعليم

حسين الشافعي بكاشي (أ.ح) كمال الدين حسين صاغ (أ.ح)

وزير التكوين وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ولشؤون الانتاج

جندى عبد الملك (فائد جناح) حسن إبراهيم

وزير الدولة

وزير الحربية

(فائد جناح) أبو العزاد العاديات

عبد الحكيم حاسر لواء (أ.ح)

وزير التجارة والصناعة

وزير المالية والاقتصاد

عبد المظفر القيسوني

محمد أبو نصير

ويجال الهيئة رئيستها في صلاحها بالهيئات الأخرى وينوب عنها في إجراء التصرفات القانونية وله أن ينيب عنه غيره من أعضاء الهيئة في القيام بهذه التصرفات .

ويعين مجلس الوزراء بقرار من سكرتيرها عاما للهيئة من بين أعضائها .

ويقرر مجلس الوزراء المكافآت السنوية التي تمنح لكل من هؤلاء الأعضاء .

مادة ٦ - تترك الهيئة لجانا من أعضائها تختص كل منها بمبحث ناحية معينة من نواحي المشروع أو المشروعات الأخرى المتصلة به أو الإشراف على تنفيذها والهيئة أن تضم إلى عضوية اللجان من تختاره من الخبراء والذين من غير أعضائها - ويرأس كل لجنة عضو تختاره الهيئة من بين أعضائها وتضع اللجنة قراراتها للهيئة للنظر فيها والتصديق عليها ولأعضاء الهيئة من غير المشتمين إلى هذه اللجان حضور جلساتها والاشتراك في مداولاتها دون أن يكون لهم حق التصويت ، وتقرر الهيئة المكافآت التي تمنح لخبراء والفنيين الذين يستعان بهم في أعمال اللجان من خارج الهيئة .

مادة ٧ - للهيئة أن تعهد إلى فنيين وخبراء بمهام معينة مقابل أتعاب تقلدها .

مادة ٨ - للهيئة أن تنصل بالوزراء المختصين في كل أمر له صلة بمشروع السد العالي والمشروعات المتصلة به .

مادة ٩ - على الوزارات وعلى المؤسسات العامة أوقات النفع العام أن تزود الهيئة ولجانها وسكرتيرتها والادارات والمصالح التابعة لها بما تطلبه منها من تقارير وبيانات واحصاءات تنصل بأعمالها .

مادة ١٠ - يكون للهيئة ميزانية مستقلة شاملة إيراداتها ومصروفاتها وتشكون الإيرادات من الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة وسائر الإيرادات من أي مصدر كان ويصدر بمقتضى الميزانية قانون خاص .

مادة ١١ - تدير الهيئة أمورها بنفسها طبقا للوائح التي تضمها ، ولا يجوز الصرف من أموال الهيئة إلا في حدود الاعتمادات المخصصة بالميزانية السنوية وفي حدود جملة التكاليف المقررة بالبرامج المتعددة .

ويرسل فائض اعتمادات كل سنة مالية إلى اعتمادات السنة المالية التالية .

مادة ١٢ - لا تخضع الهيئة في أنظمتها ومسابقاتها وشؤون موظفيها وإدارة أعمالها للقوانين واللوائح والقواعد والتعليمات التي تجرى طيسا الحكومة ولا للرقابة التي تخضع لها ميزانية الدولة وذلك بالنسبة إلى جميع المشروعات بنوئه في ذلك تلك التي تقوم بتنفيذها بنفسها أو بالواسطة أو تلك التي ترى أن تكلل تنفيذها إلى الوزارات والمؤسسات العامة .